

استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية العراقية حالة دراسية

أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي الباحثة حوراء جاسم محمد العنزى

المستخلص :

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ،فأن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها ، والسبب الرئيس في اهمية هذا الموضوع يعود الى التطورات الاقتصادية والنقدية والدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وامكانيات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق اهداف السياسة النقدية .

Abstract:-

Given the major role exercised by the central bank to achieve monetary stability, the subject of the independence of the central bank is one of the most important and most threads which gained great importance in economic The main reason for the ،studies, especially financial and banking them importance of this issue goes back to the economic, monetary and international and domestic developments in most countries of the world through a broad and deep understanding of the nature of the role played by the Central Bank in the economic activity of the country and what is owned by the powers and possibilities of actual enable him to exercise his functions to achieve the goals of monetary policy.

المقدمة:

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر ، ففي بادئ الامر كانت البنوك التجارية تقوم بأصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض ، وفي ضوء محدودية النشاط الاقتصادي والمالي في تلك المدة لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة اشراف تتولى رسم سياسة عامة او تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك إذ تعد البنوك المركزية المحور الرئيسي للجهاز المصرفي .

وقد أنشئت هذه البنوك للقيام بوظائف متعددة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المكلف بها البنك المركزي سواء أكان هدفه المحافظة على التوازن النقدي الداخلي أم الخارجي أم تحقيق أهداف اخرى، وبالنظر للدور الكبير والفعال الذي يمارسه البنك المركزي فأن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من اهم واكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها ، والسبب الرئيس في أهمية

هذا الموضوع يعود الى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم ،لذلك قامت الكثير من الدول او شرعت قوانين جديدة ضمنها تدابير واسس تضمن استقلاليتها بنكها المركزية .

مشكلة البحث :-

إن التدخل في عمل البنك المركزي يؤثر في دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي إذ إن التداخل بين القرارات السياسية ودور البنك المركزي في رسم السياسة النقدية يؤدي إلى اختلال أدوات السياسة النقدية .

أهمية البحث :-

تظهر أهمية البحث في كونها تتناول ظاهرة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي ظاهرة استقلالية البنك المركزي .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها (اتجاه البنوك نحو الاستقلالية تؤدي إلى تعزيز دور السياسة النقدية في ادارة النشاط الاقتصادي على إن يصاحب هذا الدور تنسيق مع السياسة المالية) .

هدف البحث :-

يرمي البحث إلى تقييم اداء السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي .

منهجية البحث :-

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي من خلال جمع البيانات وتحليلها للتعرف على استقلالية البنك المركزي .

هيكلية البحث :-

تم بحث الموضوع من خلال ثلاثة فصول فضلا إلى الاستنتاجات والتوصيات ،فقد تناول الأول الاطار المفاهيمي لإستقلالية البنك المركزي وذلك من خلال ثلاث مباحث ، اختص الأول بنشأة ومفهوم الاستقلالية ، إما الثاني فقد كان اطارا مفاهيميا للبنك المركزي ، في حين تناول الثالث الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية .

إما الفصل الثاني تناول السياسة النقدية في العراق ودورها في الاقتصاد العراقي وجرى تغطيته من خلال مبحثين فقد خصص الأول لنظرة عن واقع السياسة النقدية في العراق ، إما الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي .

إما الفصل الثالث فقد تطرق إلى قياس معامل الاستقرار النقدي واثره على بعض المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال ثلاث مباحث إذ تناول الاول الاطار النظري لادوات التحليل القياسي ، إما الثاني فقد تطرق الى توصيف متغيرات الدراسة في حين تناول الثالث اختبار كرانجر لتحديد العلاقة السببية ،واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: نشأة ومفهوم الاستقلالية

أولاً / نشأة الاستقلالية :

لابد من أن نشير أولاً إلى أن الدعوة إلى الاستقلالية ليست حديثة العهد إذ أشار دافيد ريكاردو عام (١٨٢٤) بقوله:

لا يمكن الاطمئنان الى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود القانونية إذ أن منح الحكومة هذا الأمر سيبترك غالباً إفرطاً في استعمال هذه السلطة ومن ثمّ سوف يوتر في التوزيعات الاقتصادية كلا حسب دوره^(١). وقد شهد القرن العشرين تغيرات كثيرة في فلسفة ومنهجية البنوك المركزية في العالم إذ كان ذلك يعود إلى التطورات الكبيرة في الفكر الاقتصادي. إذ يذكر الاقتصادي كينز في حديثه إلى اللجنة الملكية عام (١٩٣١) إن البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطة البنك^(٢).

إن الأزمة الاقتصادية عام (١٩٢٩.١٩٣٣) أدت إلى اضمحلال فكرة الاستقلالية، لكن الدعوة ظهرت من جديد عندما ظهرت المدرسة النقودية بزعامة (ملتون فريدمان) والتي كانت من اهم مبادئها عدم تدخل الحكومة بالنشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك انفصلت معظم ادارة البنوك المركزية عن اي نوع من انواع الرقابة او التوجيه من الحكومة^(٣).

ففي فرنسا كان البنك المركزي خاضعاً للحكومة تماماً منذ إن انشأ في عهد نابليون بونابرت عام (١٨٠٠) حتى أصبح مستقلاً عن الحكومة تماماً بمقتضى القانون الجديد للبنك الفرنسي الذي صدر عام (١٩٩٣) والذي دخل حيز التنفيذ عام (١٩٩٤) ويخول هذا القانون البنك الفرنسي بصياغة السياسة النقدية للبلد دون تلقي تعليمات من أي طرف خارج البنك المركزي^(٤). وان من أهم الحركات الدولية في وقتنا الحاضر باتجاه استقلالية البنوك المركزية هي تلك التي نتجت عن اتفاقية (استرخت) للوحدة الأوروبية الموقعة في ٧ شباط عام (١٩٩٢) التي حددت بدقة شروط إنشاء الوحدة الاقتصادية والنقدية من ثلاث مراحل ابتدأت المرحلة الثالثة وألا خيرة منها في الأول من تموز (١٩٩٧) والتي تميزت بإنشاء مصرف مركزي أوروبي يتوجب عليه وضع قيد التطبيق لسياسة نقدية مشتركة فضلاً عن الوضع قيد التداول لعملة أوروبية موحدة^(٥).

إما فيما يخص الأقطار العربية فإن لبنان يعد البلد الأكثر اهتماماً بموضوع استقلالية البنك المركزي من خلال قانون النقد والتسليف المرقم (١٣٥١٣) لسنة (١٩٦٣) والذي منح لبنك لبنان حق تحديد السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها بكل الوسائل فضلاً عن حقه في رفض أو قبول طلبات القروض المقدمة إلى القطاع الخاص^(١).

(١) B.W.Fraser, central bank in dependence what mean Reserve bank of Australia Bulletin december, 1994, p.1.

(٢) منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي. واقع وتحديات. الجزائر، ص ١، بلا .

(٣) جورج فرم، تكيف أهداف وصلاحيات المصرف المركزي بمقتضيات ومميزات الوضع التتموي، مؤتمر أفاق العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية، دمشق ٢٠٠٢، ص ٣.

(٤) أسامة محمد ألقولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزريطية، ٢٠٠٥، ص ٢١٩. ٢٢٠.

(٥) محمد عبد الباقر عباس ألعسم، السياسة النقدية العراقية بين استقلالية البنك المركزي وتدخلات الإرادة السياسية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، ٢٠١١، ص ١٠٣.

(٦) بلسم حسين ريف السهلان، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع إشارة إلى البنك المركزي العراقي، دبلوم عالي مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧٨.

إما تونس فقد عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام (٢٠٠٦) بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية وكذلك صلاحيات الهيئة الرقابية. وفي البحرين فان القانون الجديد لعام (٢٠٠٦) دور مهم في توحيد الجهاز الرقابي والسياسة النقدية إما في مصر فقد تم تعديل قانون المصرف المركزي عام (٢٠٠٣) والذي عزز استقلالية السياسة النقدية التي تستهدف استقرار الأسعار. في حين أن المغرب فقد عمل القانون الجديد لبنك المغرب عام (٢٠٠٦) على وضع صلاحيات البنك المركزي كجهاز رقابي وأصبح هدف استقرار الأسعار الهدف الرئيس للسياسة النقدية (٧).

ثانياً / مفهوم الاستقلالية :-

لا بد من القول هنا انه ليس هناك تعريفاً مقبولاً على نحو واضح ومحدد لمفهوم استقلالية البنك المركزي، فالاستقلال والاستقلالية يستعملان للتعبير عن معنى واحد، على الرغم من إن البنوك المركزية يمكن إن تكون في وضع استقلال في كثير من الأمور السياسية دون إن تكون مستقلة عن الحكومة.

وبصورة عامة يمكن عدّ البنوك المركزية مستقلة إذا كانت الحكومة لا تمارس سيطرة على قضايا تخص البنوك المركزية.

وهذه القضايا يمكن إن نلخصها كالآتي (٨) :-

. الموازنات المالية وإدارتها

شؤون الموظفين والإدارة

. متابعة السياسة النقدية وتنفيذها .

(٧) محمد عبد الباقر عباس الاسم، مصدر سابق، ص ١٠٤

(٨) محمد صالح القریش، اقتصاديات النقود والبنوك والموسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٧٦.

وبذلك يمكن تعريف الاستقلالية بأنها (قدرة البنك المركزي على إعداد وتحديد وتحقيق الأهداف التي يتطلب إنجازها بعيداً عن التأثيرات الحكومية)^(٩).

في حين عرفها الاقتصادي ألن بلا يندر بقوله^(١٠):

ينصرف مصطلح الاستقلالية إلى نقطتين:

الأولى/ للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفية الوصول إلى أهدافه.

الثانية / تعد القرارات التي يتخذها البنك المركزي عصية عند محاولة تعطيلها من جانب الحكومة.

إما ستانلي فيشر فيعرف نوعين مختلفين من استقلالية البنك المركزي هما^(١١):

• استقلالية في استخدام الأدوات والتي تعني قدرة البنوك المركزية في إن تقرر اي الأدوات الواجب استخدامها في مجال السياسة النقدية.

• استقلالية في تحديد الأهداف الأساسية والمهمة للسياسة النقدية وقدرتها على تنفيذها بعيداً عن تدخلات القادة السياسيين.

(٩)Anuran Gokbudak,central bank Independence,the bundes bank experience and the Central bank of the Republic of turkey,(selected discussion papers,c.B.R. of turkey, Ankara,1997).p 126.

(١٠)ألن بلا يندر، استقلالية البنك المركزي ، تعريب د . مظهر محمد صالح ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٠ .

(١١)Frederic.S.Mishkin:The Economic of mony,Banking and Financial markets:9 Edition: pearson

International Edition:Newyork,: 2007,p. 312

كذلك يمكن إن نعرف استقلالية البنوك المركزية بأنها (لا تعني عزلة البنوك المركزية أو انعدام الحوار مع الحكومة وإنما تدل على المسؤولية والتي ليست مجرد حقيقة ولكن شفافية القرارات والمصادقية والقدرة على تحقيق أعماله باستقرار الأسعار و إعطاء الثقة بالعملة وغيرها من أهدافه التي تستدعي استقلالية البنك المركزي)^(١٢).

ويرى آخرون إن البنك المركزي لن يكون الا تقليداً كمالياً،ولباساً فضفاضاً،وزخرفاً لمؤسسات عقيمة ،وجودها كغيابها عندما لا يعطي الحرية الكافية في وضع السياسة النقدية وفي اعلان وجهة نظره الصريحة في تقويمه للاوضاع الاقتصادية السائدة لاسيما النقدية والمالية،وفي التقويم والنقد والتعليق على السياسات والاهداف الحكومية^(١٣).

ولعل أفضل الآراء في توضيح جوانب الاستقلالية هو ما ذكره رئيس البوندزبنك Schlesinger (1993) أن استقلالية البنك المركزي تعني (١٤):

١. استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسة) •
٢. إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل ووضعها تحت تصرف البنك المركزي بعيداً عن التأثيرات السياسية (استقلالية الأدوات) •
٣. تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون بأرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية) •

(12) Bernardj,Laurens and others,central Bank Independence Account ability,and
Transparency,montry fund International 2007,p.239

(١٣) عبد المنعم السيد علي، دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد ١٦، ط ١، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ٥٨).

(١٤) منصور زين، مصدر سابق، ص ٤٢٤. ٤٢٥.

ثالثاً / معايير استقلالية البنك المركزي

تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية على مجموعة من المعايير وعليه هنالك معايير كثيرة يمكن من خلالها قياس درجة استقلالية البنك المركزي وهي كالآتي (١٥):

١- مدى حرية وسلطة البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة •

٢- مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الانفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر ومدى التزامه بمنح تسهيلات إئتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها •

٣- دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي، إذ تختلف صلاحيات ممثلي الحكومة في المجلس الذين يشاركون في عضويته، قد يكونون بمثابة مراقبين فقط، أو قد يشاركون في النقاشات دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات المتخذة وقد يكون لهم حق تأجيل القرارات أو إعادة النظر فيها، وأخيراً قد يتمتع ممثلو الحكومة بحقوق بقية الاعضاء كافة بما فيها حق التصويت ما يعطي الحكومة قدراً أكبر على التأثير في قرارات البنك وسياسته (١٦) •

٤- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم • إذ أن معظم الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية توجد قيود ومحددات على السلطة الممنوحة للحكومة في مجال تعيين أو اقالة محافظي البنوك المركزية

(١٥) محمد دويدار ، أسامة ألقولي، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣، ص ٢٧٧ .

(١٦) أحمد أسماعيل إبراهيم المشهداني ، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) (١٩٨١-٢٠٠٨) اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠، ص ١٠٨ .

وأعضاء مجالس إدارتها وأهم هذه القيود هي (١٧) .:

- وجود نقاط معينة من التعليمات لا تتولاها الحكومة وذلك بهدف الحد من انفرادها في هذا المجال .

- يجب أخذ الموافقة المسبقة أو غيره على قرارات تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي .

- تحديد مدة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً مقارنةً بالدورة الانتخابية وذلك للتقليل من تأثير الحكومة على مجلس إدارة البنك ما يساعد على استقلال هذا المجلس عن الحكومة كي لا تتزامن نهاية مدة توليه مع نهاية عهدها لان مثل هذا التزام يتيح لكل حكومة جديدة المجال لتعيين أعضاء مناصرين لها في مجلس إدارة البنك المركزي .

٥- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي) يبحث موضوع الاستقلال المالي للبنك المركزي أهمية خاصة في دراسة علاقة هذا البنك بالحكومة ومدى إستقلاله عنها، فشرط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على ميزانية البنك المركزي تشكل في حد ذاتها وسيلة غير مباشرة تستعملها الحكومة للتأثير في هذا البنك ، وذلك عن طريق أحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها . إن توزيع أرباح الأصدار النقدي وتخصيص الاحتياطات والاستقلال المالي الذي يتضمن (صلاحية البنك المركزي) في إقرار الميزانية وتخصيص الإيرادات اللازمة دون أخذ موافقة من الحكومة بمعنى إن ميزانية البنك المركزي لا تشكل جزءاً من الموازنة العامة وهذا يدخل ضمن الاستقلال المالي للدولة (١٨) .

(١٧) عباس قويدر ' إبراهيم عبد الله ، أثر إستقلالية البنك المركزي على إداء سياسة نقدية حقيقية، ملتقى أمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، بدون تاريخ نشر ، الجزائر ص ٥٨ .

(١٨) أحمد اسماعيل إبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

المبحث الثاني: نظرة عن واقع السياسة النقدية في العراق

وضعت السياسة النقدية في العراق أهدافاً اقتصادية عامة وأهدافاً نقدية على وجه الخصوص وكان من أبرزها هو المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي فضلاً عن المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي فضلاً عن سعي البنك المركزي بالاحتفاظ بغطاء العملة من النقد الاجنبي في العراق مع أهداف اقتصادية عامة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة (١٩) .

ومن أجل لقاء المزيد من الضوء على واقع السياسة النقدية في العراق نحاول إن نجزأ عمل السياسة النقدية إلى

أولاً/ السياسة النقدية قبل عام ٢٠٠٣

السياسة النقدية في عقد التسعينيات .:

عدّ العراق واحداً من بين أكثر بلدان العالم اقل حظاً في التقدم الاقتصادي فبعد انتهاء حرب (الخليج) دخل العراق في حالة حصار اقتصادي فرضته الأمم المتحدة آنذاك ، إذ تدهورت الأوضاع المعيشية والصحية ، إذ تدنى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (٨٠٠) دولار سنوياً أي ما يعادل (٢،٢٢) دولار يومياً فهذا مؤشر سلبي على تدنى المستوى المعاشي للفرد رافق ذلك اقتصاد متقل بالمديونية الخارجية التي زادت مبالغها (٥٠٠) مليار دولار، وجهت اغلبها إن لم يكن كلها إلى تمويل ماكنة حروب النظام السابق ، إذ انتهى العراق بديون لا يقوى على تسديدها زادت على ستة أضعاف ناتجة المحلي الإجمالي وفاقت سبعة إضعاف حجم تجارته الخارجية ، فضلاً عن دمار البنى التحتية بالكامل في حين انتهت البلاد

(١٩) ثريا عبد الرحيم ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم ، دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٨، ٢٠٠٧، ص ١٤٢ .

إلى مؤشرات صحية وتعليمية عدت من بين الأدنى في العالم وبهذا أصبح مستوى المعيشة نتاجاً لهذه المؤشرات المنخفضة ، ولما كان الاقتصاد العراقي يعتمد جذرياً في موازنته العامة على مورد واحد وهو النفط والذي يشكل تقريباً (٩٠%) من اجمالي موارد الموازنة والصادرات الكلية ، فأُن الحصار الاقتصادي الذي فرض ادى إلى تقليل دور النفط في الصادرات باستثناء كميات محدودة جداً كانت تهرب هنا وهناك ، في حين إن نفقات الحكومة باتت مستمرة مما دعى بها إلى الاقتراض من البنك المركزي العراقي عبر اصداره لحوالات الخزينة التي كانت تباع تلقائياً وجبرياً إلى البنك المركزي العراقي في اطار ضعف ائتماني صارخ وانهيار في مؤسسات ومشاريع الدولة الانتاجية (٢٠) .

ثانياً/ السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣

لقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ واقعا جديدا على الاقتصاد العراقي وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لاكثر من اربعين عاماً تأرجحت فيها فلسفة الدولة الاقتصادية ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الانشطة الاقتصادية في مراحل اخرى . لذا كان لحالة التحول السياسي في البلدان تؤدي إلى تغيير في النظام الاقتصادي والاتجاه نحو

اقتصاد السوق الامر الذي تطلب تشكيل العديد من ورش العمل والتي ضمت اختصاصيين من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) من اجل وضع برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي على غرار ما حصل في الكثير من الدول (مصر، الأردن، دول اوربا الشرقية) الا ان الواقع الامني غير المستقر واستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرار مجلس الامن وعدم وجود حكومة شرعية مؤهلة للدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية وحالة الاعتراف الدولي بأحتلال العراق بعد انتهاء العمليات

(٢٠) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧، ص (٨-٩) .

العسكرية شكلت جميعها تحديات اهمها صياغة برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي لذا استلزم الامر أولاً العمل على رفع العقوبات الاقتصادية واعادة العراق إلى الحاضنة الدولية والانفتاح على العام الخارجي والذي تحقق بصدر قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ ، لكن استمرار جملة من التحديات الاخرى اوجدت المسوغ للبدء في عمليات الاصلاح الاقتصادي في محاور متعددة يشكل القطاع المالي والمصرفي الجزء الاكبر منها وفي اصدار القرارات المتعلقة بتحرير التجارة والاستثمار الاجنبي^(٢١) . وقد شهدت السياسة النقدية في العراق مجموعة من التغييرات تمثلت في البعض منها اصدار قوانين جديدة او تعديل لبعض القوانين والتي كان من اهمها الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ اذ بموجبه يكون البنك مستقلاً ولم يتلقَ إي تعليمات من إي شخص او إي جهة كانت ، كما اصدرت عملة وطنية موحدة جديدة وذات مواصفات دولية من حيث نوعية الورق وصعوبة التزوير وامكانية الاحتفاظ بها لتحل محل العملة ذات الطبعة المحلية الرديئة ، فضلاً عن إلى اتخاذ خطوات ناجحة لتعزيز احتياطي النقد الاجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين الذين استطاعوا من خلال الدعم الامريكي من حصر ديون العراق التي قدرت ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠) مليار دولار امريكي لتصبح فقط (١٢٠) مليار دولار امريكي وتحصل على اعفاء بحدود (٨٠%) منها فقط والباقي بشكل ديون دون فائدة^(٢٢) . إما الحدث الاخر فكان تشريع قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ والتي تعد واحدة من أهم الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة ولاسيما جرائم الارهاب وتهريب الاسلحة والمخدرات والفساد السياسي^(٢٣) .

(٢١) باسم خميس ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٨ .

(٢٢) المكتب الاستشاري في كلية دهوك ، واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة إلى القطاع الموازي ، مطبعة هاوار ، دهوك ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٧ .

(٢٣) غفران حاتم علوان الجبوري ، تقدير حجم الاموال غير المشروعة والمتداولة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٣ .

ثالثاً / أدوات السياسة النقدية :-

تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية مايسمى بالقواعد القائمة على المعلوماتية او الاشارتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية ، وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما قد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية ، وتتطلق الوسائل الاشارتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة للبنك المركزي العراقي او مايسمى بمعدل (السياسة النقدية) وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيرى (كبوصلة ملاحية) تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته عبر التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف التي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب إلى المصارف التجارية كافة ، وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى (قاعدة تايلر) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي العراقي عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازنها (٢٤).

(٢٤) سنان الشيبى ، مصدر سابق ، ص ٢٥

- وفيما يأتي أهم أدوات السياسة النقدية في السيطرة على القاعدة النقدية :-

أ- مزاد العملة الاجنبية (٢٥) :-

اتبع البنك المركزي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية ، بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة للحد من التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية ، وتُعد هذه الاداة الأولى التي تم تطبيقها بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ ومازال العمل مستمراً فيها بهدف الحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، واهم ماتميز به هذا المزاد انه تمكن من توحيد معدلات الصرف مقابل الدينار العراقي في السوق العراقية فضلا عن تحقيق تجانس في الية سوق الصرف من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد حاجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة من العملة الاجنبية كذلك تعد عمليات مزاد العملة اداة مهمة للتوازن بين عرض النقد من العملة المحلية وبين عرض العملة الاجنبية مما ساعد على مناسيب السيولة من العملة المحلية.

ب- التسهيلات القائمة :-

يسمح القانون الجديد للبنك المركزي العراقي بتوفير القروض وتسهيلات الودائع، وستحل هذه التسهيلات ومقرض الملجأ الاخير محل تسهيلات الانكشاف والسلف التي كانت مستخدمة في السابق. ولا يسمح القانون الجديد في انكشاف ارصدة ودائع البنوك لدى البنك المركزي العراقي. وقد عمد البنك المركزي الى اتباع التسهيلات القائمة كاحدى ادوات السيطرة على الاساس النقدي (السيولة) وان الغرض من استخدام التسهيلات القائمة هو منح الإمان للمصارف لادارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معقول من اسعار الفائدة والتي توسع من اهداف سياسة

(٢٥) رجاء عزيز بندر ، مصدر سابق ، ص ١٧٠

البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الاجل في حالة غياب سوق مالية متطورة للأوراق المالية والنقد بين المصارف^(٢٦)، وتقسّم التسهيلات القائمة إلى قسمين هما^(٢٧) .:

- **تسهيلات الايداع القائمة** :: إذ تستخدم هذه الاداة في سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي ضمن معدل معقول من سعر الفائدة معتمدا في اساسه على سعر فائدة البنك المركزي ،استمر البنك المركزي باستخدام هذه الاداة عند سعر فائدة ٦% سنويا بتاريخ ١/٤/٢٠١٠ مع استمرار العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة ٧ ايام بفائدة ٤% سنويا ، اذ بلغ الرصيد القائم لتسهيلات نهاية عام ٢٠١١ البالغ ٢٤٧٠ مليار دينار في حين بلغ ١٠٦٦ مليار دينار نهاية عام ٢٠١٠ إي بنسبة ارتفاع بلغت ١٣١,٧% ،يبين هذا الارتفاع بأن استخدام هذه الاداة يؤدي دوره في سحب السيولة الفائضة ،إما في عام ٢٠١٢ وصلت إلى ٣١١٥ مليار دينار إي بنسبة ارتفاع ١٢,٤ بينما ارتفع الرصيد القائم لتسهيلات الايداع القائمة بالدينار العراقي نهاية اذار من عام ٢٠١٣ إلى ٣٥٠١ مليار دينار .

- **تسهيلات الاقراض القائمة** :: واصل البنك المركزي عمله بهذه الاداة تنفيذاً لاهداف سياسة البنك المركزي بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة التي وضعت لكل نوع منها وعلى ما يأتي .:

- الائتمان الاولي ٨% سنويا .
- الائتمان الثانوي ٩% سنويا .
- الائتمان الاخير ٩% سنويا .

(٢٦) تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،إعداد مختلفة ،ص ٢٥ .

(٢٧) البنك المركزي العراقي ، ملخص عن دراسة سياسة البنك المركزي العراقي ، اعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ٢٦/٦/٢٠٠٨ ، ص٧، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، www.cbiraq.org

. أدوات السياسة النقدية المؤثرة في مضاعف الائتمان .:

أ. متطلبات الاحتياطي القانوني .:

شهدت هذه الاداة اختلافا ملحوظا في الاسلوب والتطبيق بين تفعيل هذا النوع من الادوات وتحويلها من اداة رقابية الى اداة سياسة نقدية ، اذ تم توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بحدود ١٥% بهدف جعل المضاعف النقدي اكثر استقرارا وقد اشترط البنك المركزي بأن تودع ١٠% لديه بينما تبقى نسبة ٥% في خزائن المصرف ، ويفترض ان تكون على اساس جزئي وليس على اساس دائم الامر الذي سيحوّله الى اداة نافعة لغرض امتصاص فائض السيولة لدى المصرف^(٢٨) .

ب . الاحتياطات المصرفية الفائضة .:

لا تقتصر سيطرة السياسة النقدية على عرض النقد ومن ثم على السيولة العامة من خلال تأثير البنك المركزي في مضاعفة الأئتمان بل تتعداها لتشمل الاحتياطات المصرفية الفائضة اذ يكون التأثير فيها متبادلاً لكون عمل احدهما يكمل الاخر فزيادة نسبة الاحتياطي القانوني التي تؤول الى زيادة رصيد متطلبات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يؤدي ايضاً الى انخفاض رصيد الاحتياطات المصرفية الفائضة وتعرف الاحتياطات الفائضة لدى المصارف على انها كل ما يؤثر في نقود المصارف سواء المودعه لدى بعضها او لدى البنك المركزي بأستثمار اسبوعي او حساب جاري^(٢٩) .

(٢٨) ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص ٨ .

(٢٩) رجاء عزيز بندر العقيدى ، مصدر سابق ، ص ١٧٨- ١٧٩ .

فالاحتياطات الفائضة تشير الى الاحتياطات النقدية الفائضة القابلة للاقراض الى الجمهور وعند اضافة التسهيلات الايداعية لدى البنك المركزي الى الاحتياطي القابل للاقراض الى الجمهور تكون قد حصلنا على مجمل الاحتياطات المصرفية الفائضة والتي تمثل منسوب داخلي على مضاعف الأئتمان. وبسبب التسهيلات الايداعية القائمة فقد انخفضت قدرة المصارف على توليد نقود الودائع كما تعكس في الوقت نفسه العلاقة التبادلية بين المتطلبات القانونية والاحتياطات الفائضة وهذا بدوره يوضح ان السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي هي سياسة انكماشية تهدف الى تقليص العرض الفائض من السيولة العامة ومن ثم التقليل من حدة التضخم لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار ويتم ادارة الاحتياطات المصرفية الفائضة بالطريقة التي تحقق السياسة النقدية سيطرتها على حجم السيولة العامة من خلال انظمة المدفوعات^(٣٠).

ج . انظمة المدفوعات R.T.G.S .:

يسعى البنك المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي I.M.F والبنك الدولي إلى تطوير انظمة المدفوعات ضمن خطة تتعلق بالتنظيم المؤسسي للبنك المركزي وتعاون مع الممولين لانظمة المدفوعات وتحديث انظمة المقاصة وادخال نظام التسوية الاجمالي من خلال^(٣١) .:

- نظام المدفوعات يلبي حاجات البنك المركزي والحكومة والقطاع المصرفي .
- تطوير البنية التحتية لانظمة الدفع والتسويات .
- تطور نظام المدفوعات بهدف الالتحاق بالتطور المصرفي دولياً .

(٣٠) رجاء عزيز بندر ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

(٣١) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية بين ارث الماضي وتحديات الحاضر ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

المبحث الثالث : توصيف متغيرات الدراسة

تعد العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي من العوامل المهمة التي لا يمكن إن يقتصر تحليلها على الجانب النظري فحسب، وإنما يتطلب الأمر تحديد وقياس اثرها ونسبة مساهمة كل متغير من المتغيرات التي تحصل في الاستقرار الاقتصادي للبلاد خلال مدة الدراسة، ولكي يتم تحقيق ذلك لابد من الاستعانة بأسلوب القياس الاقتصادي والذي يعد من الاساليب الكمية المتميزة في هذا المجال، فهذا ما يعطي السهولة و الامكانية العالية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي يتم ادخالها في النموذج القياسي . تتضمن الدراسة مجموعة من القياسات الاقتصادية والتي يمكن توصيف متغيراتها كما يأتي .:

أولاً- المتغير التابع :: يتمثل بمؤشر معامل الاستقرار النقدي اذ يشير هذا المعامل إلى حجم الفجوة المتكونة بين نسبة التغير في عرض النقد في سنة معينة ونسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنة ذاتها (٣٢) .

ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي .:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = (100 * \Delta GDP / GDP - \Delta M / M * 100)$$

إذ إن ::

ΔM تمثل التغير في عرض النقد .

M تمثل عرض النقد .

ΔGDP تمثل التغير في الناتج المحلي الاجمالي .

GDP تمثل الناتج المحلي الاجمالي .

(٣٢) عدنان محمد حسن الشدود ، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٩) جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص ١١٨ .

ثانياً- المتغيرات المستقلة :: والتي تتمثل بالمؤشرات التالية .:

أ-سعر الصرف Exchange .:

ويعرف على إنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي. أو هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوما بعدد من وحدات العملة المحلية.

وتعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع ، سوق الأصول وسوق العمل. وهناك نوعان من أسعار الصرف (٣٣) .:

- **سعر الصرف الثابت** :. وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت القيمة النسبية للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية بواسطة قرارات تصدر عن السلطة النقدية (البنك المركزي) ولا تتغير العلاقة بين العملتين إلا ضمن هامش محدد. وان إتباع مثل هذه السياسة يوجب على السلطة النقدية التدخل في سوق العملات لعرض المزيد من العملة الأجنبية في حالة زيادة الطلب عليها عن طريق شراء المزيد من العملة المحلية من السوق المحلي ، او شراء الفائض من العملة الأجنبية عندما يزداد عرضها بقصد الحفاظ على قيمتها مرتفعة مقابل العملة المحلية.

- **سعر الصرف المرن** :. تتحدد أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بناء على العلاقة بين قوى عرض وطلب العملة المحلية والعملة الأجنبية في حالة إتباع هذا النظام ، لذلك فإن العجز أو الفائض في الطلب على العملة الأجنبية لن يستمر طويلاً نتيجة لعودة السوق إلى نقطة التوازن وذلك عند سعر أعلى أو أقل على التوالي .

(٣٣) سندس حميد موسى ،البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠١ .

ب- الناتج المحلي الاجمالي GDP :.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه (مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة)، ويعرف الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه (مجموع القيم المضافة لوحدات الإنتاج العاملة في كافة فروع الإنتاج في اقتصاد معين مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع التعدين الخ)، يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي، إن تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد، وان ما يميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق هو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه وان قطاع النفط يسهم بدرجة كبيرة في تكوين هذا الناتج(٣٤) .

ج- التضخم :.

يعد التضخم الاقتصادي من اكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً ، غير انه على الرغم من شيوع استخدامه ، لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأنه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي على تحديد مفهوم للتضخم الاقتصادي ، لذلك فالتضخم (هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار ، إن غالبية السلع والخدمات او متوسط الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة(٣٥) .

(٣٤)حاتم كريم بلحاوي القريشي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٠ ، ص ٦٣ .

(٣٥) ازاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٣) - منتصف (٢٠١٠) تحليل وقياس ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة نوروز ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ٢٣، ٢٠١١، ص ٩٨ .

٤- سعر الفائدة:

يمكن إن يعرف سعر الفائدة انه السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الافراد فهو مقدار العائد الذي يحصل عليه الافراد مقابل مدخراتهم . ويعد سعر الفائدة اداة للتأثير في النشاط الاقتصادي عندما تواجه صعوبة في تحريك سعر الصرف إي انها تقوم اسعار الفائدة عندما تثبت اسعار الصرف وعندما تتاح إمام الدولة امكانية التحكم في الاثنتين فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف .

ه - عرض النقد :

بشكل عام هنالك ثلاث معاني لعرض النقد هي المعنى الضيق ، والمعنى الواسع ، والمعنى الاوسع .

-عرض النقد بالمعنى الضيق :يقصد بالتعريف الضيق لعرض النقد هو مجموع وسائل الدفع في بلد ما خلال مدة زمنية معينة ،اي انه يضم كمية وسائل الدفع المستخدمة فعلا في التداول والتي يحتفظ بها الافراد والمشروعات بشكل ارسدة نقدية ويعبر عادة عن هذه المكونات بالرمز $M1$ والذي يساوي :

$$M1 = C + D$$

بأفتراض إن :

$$M1 = \text{عرض النقد بالمعنى الضيق} .$$

$$C = \text{العملة التي يحتفظ بها الجمهور} .$$

$$D = \text{الودائع تحت الطلب}$$

-عرض النقد بالمعنى الاوسع :ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية ويتخذ عادة الرمز $M2$ وهو مفهوم اوسع نسبيا من المفهوم الاول يتناول اجمالي وسائل الدفع مضافا اليها الودائع الزمنية (الاجلة) وودائع الادخار لدى البنوك التجارية ويعبر عنه بالمعادلة الاتية :

$$M2 = C + D + T$$

إذ أن :

$$M2 = \text{عرض النقد بالمعنى الاوسع} .$$

$$C = \text{العملة التي يحتفظ بها الافراد} .$$

$$D = \text{الودائع الجارية تحت الطلب} .$$

$$T = \text{الودائع الزمنية والودائع التوفيرية لدى البنوك التجارية} .$$

- المفهوم الاوسع لعرض النقد .:

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقد على اساس السيولة المحلية مضافا اليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية إي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخارات المشتركة وصناديق الادخار ، ويعبر عنه .:

$$M3 = M2 + G$$

إذ أن .:

• $M3$ = المفهوم الاوسع لعرض النقد

• $M2$ = المفهوم الواسع لعرض النقد

• G = الودائع الحكومية

ثالثاً/اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية Granger Causality Test

اولاً :اختبار كرانجر .: يستخدم نموذج كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية في اغلب دراسات السلاسل الزمنية، أي لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.

واستنادا الى ما جاء به كرانجر، هو أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب تغير في متغير آخر، لذلك فان المتغير (Y) يتسبب بواسطة المتغير (X)، اذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) من خلال القيم الماضية ل(Y و X) سوية افضل من القيم الماضية ل(Y) فقط .

و تتخذ اتجاهات سببية أربعة احتمالات ^(٣٦) .:

١. اتجاه أحادي السببية من X الى Y : $X \rightarrow Y$

٢. اتجاه أحادي السببية من Y الى X : $Y \rightarrow X$

٣. سببية ثنائية الاتجاه: $X \leftrightarrow Y$

٤. الاستقلالية: $X - Y$

أن الصياغة العامة لنموذج السببية، والذي يمكن عن طريقه اختبار العلاقة بين متغيرين اقتصاديين وتحديد اتجاه السببية لهما وفقاً لما ذكر في أعلاه، تكون كالآتي ^(٣٧) .:

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + u_t$$

$$X_t = \gamma_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + v_t$$

(36)syed m.ahsan c.c.kwan & balbir s.sahni

(37)m.s.anwar Stephen davies &r.k.sampath

إذ أن كل من (β_j, α_i) تمثل المعاملات التي توضح الآثار لـ (n, m) من القيم الجارية والماضية للمتغيرين (Y_t, X_t) على المتغير (Y_t) . وتمثل كل من $(\delta_j$ و $\gamma_i)$ المعاملات التي توضح الآثار لـ (n, m) من القيم الجارية والماضية لكل من المتغيرين (Y_t, X_t) على المتغير (X_t) . وتمثل (u_t, v_t) حدود الخطأ غير المترابطة، والتي لها وسط حسابي يساوي صفراً وتباين ثابت.

وان تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين (Y_t, X_t) يكون، وفقاً لنتائج اختبار فرضية العدم $(H_0: \alpha_i = 0)$ في المعادلة الأولى المشار إليها آنفاً، وفرضية العدم $(H_0: \delta_j = 0)$ في المعادلة الثانية المشار إليها في أعلاه لكل قيم (j, i) باستخدام الاحصاء F (F-Statistic) أو اختبار والد (Wald Test) وكما يأتي .:

. فإذا كانت $\alpha_i = 0$ و $\delta_j = 0$ (A $i, j \geq 0$) فان هذا يعني ان المتغيرات مستقلة ولا توجد اي علاقة سببية بينهما.

. إما إذا كانت $\alpha_i \neq 0$ ($E i, \geq 0$)، فان هذا يدل على إن X تسبب Y.

. إما في حالة $\delta_j \neq 0$ ($E j, \geq 0$)، فان هذا يدل على ان Y تسبب X.

. إما إذا كانت $\alpha_i \neq 0$ و $\delta_j \neq 0$ ($E i, j, \geq 0$)، فان هذا يدل على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين $(Y$ و $X)$. وان القيم الحاضرة والماضية لكل من المتغيرين تؤثر في القيم الحاضرة للمتغير الآخر.

جدول (٦) اختبار السببية لكرانجر

العلاقة	F-static	Probability
Exchange→stability	4.930	0.0386
Stability→Exchange	0.228	0.6378
GDP → Stability	1.6228	0.2181
Stability →GDP	7.243	0.0145
Inflation→stability	6.048	0.0237
Stability → inflation	3.44	0.0791
Interest → stability	0.290	0.596
Stability→interest	0.0056	0.941
Money supply →stability	1.233	0.2807
Stability →money supply	0.056	0.8147
GDP →Exchange	1.12430	0.3023
Exchange→GDP	6.889	0.0167

Inflation → Exchange	2.3346	0.1430
Exchange → inflation	13.535	0.0016
Interest → Exchange	0.645	0.4317
Exchange → Interest	0.5125	0.4827
Money supply → Exchange	0.37406	0.548
Exchange → money supply	0.40567	0.5318
Inflation → GDP	16.894	0.0006
GDP → Inflation	1.438	0.2451
Interest → GDP	7.9385	0.0110
GDP → Interest	0.05902	0.8107
Money supply → GDP	31.0078	0.0005
GDP → money supply	0.1174	0.735
Interest → Inflation	0.7587	0.3946
Inflation → Interest	0.00479	0.9456
Money supply → Inflation	0.6378	0.4344
Inflation → money supply	0.368	0.5512
Money supply → Interest	0.38766	0.5409
Interest → money supply	7.278	0.0143

- المصدر :: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

يوضح الجدول المذكور أنفأ اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، إذ توضح الاسهم اتجاه العلاقة السببية من متغير ما إلى متغير اخر .

فالنسبة لعلاقة بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي يوضح الجدول بوجود علاقة سببية وباتجاه واحد ومن سعر الصرف باتجاه معامل الاستقرار النقدي وهذا دليل على اعتماد الية سعر الصرف المثبت نقدياً من قبل البنك المركزي العراقي .

في حين لا توجد إي علاقة سببية من معامل الاستقرار النقدي باتجاه سعر الصرف ، إي إن معامل الاستقرار النقدي لا يؤثر في حركة اسعار الصرف ، وهذا يوضح مدى الاعتماد على ثبات اسعار الصرف .

إما العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعامل الاستقرار النقدي، فهناك ايضا علاقة سببية وبأتجاه واحد ذلك من معامل الاستقرار النقدي وبأتجاه الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر في معامل الاستقرار النقدي، هذا دليل يبين مدى اعتماد الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي على الناتج الربيعي والذي لا يؤثر بالاستقرار النقدي للبلد .

في حين إن العلاقة السببية بين التضخم ومعامل الاستقرار النقدي، فتوضح نتائج التحليل القياسي بأن هناك علاقة سببية وبأتجاهين، إي إن التضخم يؤثر في معامل الاستقرار النقدي، كما إن معامل الاستقرار الاقتصادي ايضا يؤثر في التضخم وهذا مايفسره منطق النظرية الاقتصادية .

إما بالنسبة للعلاقة السببية بين سعر الفائدة ومعامل الاستقرار النقدي، فتشير نتائج التحليل القياسي بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، إي إن اتجاه سعر الفائدة يكون مستقلا عن اتجاه معامل الاستقرار النقدي، كما إن اتجاه معامل الاستقرار الاقتصادي ليس له اثر في سعر الفائدة .

كذلك نلاحظ من خلال الجدول المذكور أنفاً لا توجد علاقة سببية بين عرض النقد ومعامل الاستقرار النقدي، إي إن كلاهما ذات تأثير مستقل عن الاخر وهذا يوضح بأن عرض النقد لا يؤثر على معامل الاستقرار النقدي، كما إن الاستقرار النقدي لا يؤثر في عرض النقد .

إما بالنسبة للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، فأن هنالك علاقة سببية من سعر الصرف وبأتجاه الناتج المحلي الاجمالي، في حين لا توجد علاقة سببية من الناتج المحلي الاجمالي وبأتجاه سعر الصرف، وان العلاقة السببية من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الاجمالي قد يكون سبب اعتماد آلية التحكم في سعر الصرف وذلك من اجل استقرار الناتج المحلي الاجمالي .

إما العلاقة بين السببية بين سعر الفائدة وسعر الصرف، استنادا إلى نتائج التحليل القياسي لا توجد إي علاقة سببية بين المتغيرين أي أن كل منها يكون تأثيره مستقلاً عن الاخر .

إما بصدد العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف، فتشير نتائج التحليل القياسي بعدم وجود علاقة سببية بينهما، إي إن كل منهما له تأثير مستقل عن الاخر، اذ إن عرض النقد لا يؤثر في سعر الصرف ذلك لان سعر الصرف يجري التحكم به من قبل البنك المركزي العراقي وبغض النظر عن التغييرات في عرض النقد، كما إن التغيير في سعر الصرف ليس له اثر في عرض النقد .

إما ما يخص العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي تشير نتائج التحليل القياسي بأن هناك علاقة سببية وبأتجاه واحد، إي من التضخم وبأتجاه الناتج المحلي الاجمالي، إي إن التضخم يؤدي إلى هبوط القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي، في حين إن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي لا تؤثر في التضخم، ويمكن تفسير ذلك بأن البلد يعتمد وبشكل كبير على الاستيرادات لتوفير الجزء الاكبر من حاجاته من السلع، لذا فعند حصول اختناقات في انتاج هذه السلع يمكن إن يتم توفيرها عن طريق الاستيراد، لذلك فأن الاختناقات في الناتج المحلي لا تؤدي إلى حدوث التضخم عندما يتم توفير النقص عن طريق الاستيراد .

إما ما يخص العلاقة بين سعر الفائدة والنتاج المحلي الاجمالي ، يتضح إن هناك علاقة سببية وبأتجاه واحد ، إي إن سعر الفائدة يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ،في حين إن الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر في سعر الفائدة .

إما العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي ،فيتضح بأن هناك ايضا علاقة سببية وبأتجاه واحد ، إي إن من عرض النقد وبأتجاه الناتج المحلي الجمالي ، إي إن الزيادة في عرض النقد توضح نمو الناتج المحلي الاجمالي توضح نمو الناتج المحلي الاجمالي ، في حين إن الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر في عرض النقد .

كذلك الحال بالنسبة بالنسبة للعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم ، توضح النتائج بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين ، إي إن عرض النقد لا يؤثر في التضخم ، كما إن التضخم لا يؤثر على عرض النقد ، وسبب عدم تأثير عرض النقد في التضخم يمكن توضيحه كالآتي .:

إن التوسع النقدي ، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وعند عدم كفاية المعروض المحلي لتلبية هذه الزيادة في الطلب فيتم تعويض ذلك النقص في المعروض السلعي عن طريق الاستيراد من الخارج لذلك فأن الزيادة في عرض النقد قد لا يكن لها اثر مباشر في التضخم عندما يتم اللجوء إلى الاستيراد لسد النقص المحلي في الانتاج عند زيادة الطلب .

في حين توضح العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة بوجود علاقة سببية وبأتجاه واحد ، إي إن سعر الفائدة يؤثر في عرض النقد ، في حين إن عرض النقد لا يؤثر على سعر الفائدة .

وقد يبدو إن عدم فعالية او تأثير الزيادة في عرض النقد على سعر الفائدة يعود إلى عدم فعالية السوق المالية في البلد وعدم كفاءتها ، إما اثر سعر الفائدة في عرض النقد ، فأن التغيرات في اسعار الفائدة يكون لها اثر وبالاتجاه الايجابي في عرض النقد ، إي إن الزيادة في اسعار الفائدة سوف تؤدي إلى زيادة عرض النقد .

ثانيا: تحليل نموذج OLS لمتغيرات الدراسة .:

جدول (7)

تحليل نموذج OLS لمتغيرات الدراسة

الاحتمالية Probe (١)	الاحصائية T (٢)	الخطأ المعياري (٣)	المعاملات (٤)	المتغير (٥)
0.0582	(0.56125)	33.613	(18.87)	C
0.03620	0.937	0.01636	0.0153	Exchange
0.05	0.688	2.99	2.000005	GDP
0.000001	5.4	0.0858	0.463	Inflation
0.085	0.1877	1.948	0.366	Interest

Money supply	6.3	4.94	0.1274	0.09001
R ²	0.69			
المعدلة R	0.595			
F.Statistic	7.45			
Log Likelihood	(114.54)			
Akaka AIC	10.48			
Durbin-Watson state	1.555			
Schwarz SC	10.778			
S.Eofregression	40.9509			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

نلاحظ من نتائج نموذج (OLS) المقدر الموضحة في الجدول (٧) بأن نتائج التحليل القياسي توضح معنوية المعالم المقدرة، إي إن نتائج المتغيرات المستقلة تكون معنوية • ولغرض اختبار الفرضيات ،فإن ذلك يتطلب اختبار ما يأتي :

أ. اختبار R² :

يوضح هذا الاختبار نسبة التغير في المتغير التابع (والذي يفترض هنا بالاستقرار النقدي) ، ذلك بسبب التغير في المتغيرات المستقلة والتي تم ذكرها عند توصيف النموذج • وعادة تقع قيمة هذا الاختبار بين $0 < R^2 < 1$ إي كلما اقترب من الصفر دل ذلك على ضعف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ، وكلما اقتربت قيمة R² من الواحد الصحيح ، دل ذلك على القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحصل في المتغير التابع •

واستنادا إلى نتائج تحليل نموذج (OLS) يتضح إن قيمة R² هي (0.69) إي (69%) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة تفسر مايقارب (69%) من التغير الذي يحصل في المتغير التابع ، وان النسبة البالغة (31%) تمثل تأثيرات متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج • وبما إن قيمة R² قريبة من الواحد الصحيح فإن هذا يدل على معنوية النتائج •

ب - اختبار R المعدلة :

إن زيادة عدد المتغيرات المستقلة سوف يؤدي إلى انخفاض درجات الحرية (N-K-1) مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل او المصحح (R²) واستنادا إلى الجدول المذكور أنفاً ،يتضح إن نتيجة (R) المعدلة هي (0.595) إي تقريبا (0.60%) إي (60%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الاستقرار النقدي) والباقي

(40%) يمثل تأثير متغيرات أخرى خارجة عن النموذج ، وبما إن قيمة (R) المعدلة قريبة من الواحد الصحيح فإن هذا يدل على معنوية النتائج المستخرجة .

ج - اختبار F:

يشير اختبار الى معنوية النموذج فكلما كانت F المحسبة اكبر من F الجدولية كانت معنوية اكثر للنموذج . واستنادا إلى نتائج التحليل القياسي ، فإن قيمة اختبار F هي (7.45) إذ إن قيمة F المحسبة اكبر من قيمة F الجدولية (0.000727)، نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل فرضية البديلة (H1) ، إي إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معنوية وهناك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

د - اختبار T:

يشير هذا الاختبار الى التعرف على مدى معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج، واستناداً الى نتائج التحليل تظهر قيم T المحسبة والموضحة في جدول رقم (٧) في العمود (٢) اكبر من T الجدولية ، فهذا دليل على قبول فرضية البديلة ورفض فرضية العدم اي معنوية العلاقة بين التابع والمستقل .

هـ - اختبار دورين واتسن D.W.:

يوضح هذا الاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، وبما إن قيمة الاختبار هي (1.555) إي إن $D.W < 2$ ، فإن هذا يعني قبول فرضية العدم ، إي عدم وجود ارتباط ذاتي إي إن $p=0$.

وينضح من خلال تحليل نتائج النموذج القياسي (OLS) بأن جميع النتائج معنوية وقد تم اجتياز اختبار الفروض ، لذلك يمكن الاعتماد عليها في الحل وهذا ما يؤكد معنوية المعالم .

الاستنتاجات

- ١- لم يتمتع البنك المركزي العراقي خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام ٢٠٠٣ بأي نوع من الاستقلالية بل كان تابعا الى وزارة المالية بخلاف الوضع بعد صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ اذ تمتع باستقلالية تامة مكنته من اداء مهامه بنجاح .
- ٢- من ناحية علاقة الاستقلالية ببعض المتغيرات الاقتصادية فقد اثبتت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم بينما تكون العلاقة طردية بين كل من الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .
- ٣- واجهت السياسة النقدية في العراق معوقات كثيرة ساهمت في عرقلة عملها ومن هذه المعوقات هي زيادة الكتلة النقدية وارتفاع في معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية .
- ٥- عانى الاقتصاد العراقي من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية كالحروب والتضخم والبطالة .
- ٤- تبين من الدراسة وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين سعر الصرف ومعامل الاستقرار النقدي بسبب اعتماد الية سعر الصرف المثبت نقديا من قبل البنك المركزي العراقي .
- ٥- وجود علاقة سببية وباتجاه واحد من معامل الاستقرار النقدي وباتجاه الناتج المحلي الاجمالي في حين ان الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على معامل الاستقرار النقدي بسبب اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على الناتج الريعي .
- ٦- وجود علاقة وثيقة وقوية وباتجاهين بين كل من التضخم ومعامل الاستقرار النقدي
- ٧- لا توجد اية علاقة بين معامل الاستقرار النقدي وبين سعر الفائدة اي ان اتجاه سعر الفائدة يكون مستقلا عن اتجاه معامل الاستقرار النقدي ، ومعنى هذا ان دور سعر الفائدة في رسم فاعلية السياسة النقدية ضعيف جدا بما فيها استقلالية البنك المركزي العراقي .
- ٨- كذلك غياب العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي وعرض النقد اي ان كلاهما مستقل عن الاخر .

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث يمكن طرح التوصيات الآتية .:

- ١- بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته لا بد من بذل المزيد من الجهد لتحقيق الهدف الاساسي له وهو المحافظة على المستوى العام للأسعار ذلك من خلال التوسع في استخدام ادوات البنك المركزي العراقي .
- ٢- العمل على تطبيق فقرات قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ لاسيما المواد المتعلقة باستقلالية البنك المركزي وعلاقته بالحكومة بعيدا عن تدخل الدولة .
- ٣- معالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كالتضخم والبطالة والفقر وغيرها .

٤- على السياسة النقدية ان تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الاجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون سعر الصرف هو القوة الاقتصادية للبلد

٥- يجب على السياسة النقدية ان تعمل على التحكم في عرض النقد من خلال التنسيق بين نمو كمية النقود ونمو الناتج المحلي الاجمالي .

٦- الاستمرار في التصدي لظاهرة التضخم واستهدافه عبر سعر الفائدة وسعر الصرف التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم .

٧- من اجل اضافة المزيد من المصدقية والدقة على نتائج نتائج الدراسات الخاصة بالسياسة النقدية ،نوصي بأن تقوم السلطة النقدية بتوفير قاعدة بيانات اقتصادية دورية يتم عرضها على وفق المنهجيات الدولية ، كذلك التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة كالبنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط .

مصادر البحث

(١) عبد المنعم السيد علي ، دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد ١٦ ، ط ١ ، أبو ظبي ، ١٩٩٨) .

(٢) أسامة محمد ألقولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة الجديدة ، الأزاريبية ، ٢٠٠٥

(٣) محمد دويدار ، أسامة الفولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .

(٤) محمد صالح القریش ، اقتصاديات النقود والبنوك والموسوسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

(٥) احمد اسماعيل المشهداني ، حيدر حسين ال طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ٢٣ .

(٦) قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠٠٦ .

(٧) آزاد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون ، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ - منتصف ٢٠١٠) ، تحليل وقياس ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة نورو ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ٢٣ ، ٢٠١١ ، المجلد ٧ .

(٨) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية بين إرث الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠ .

(٩) — ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم ، دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٧ .

- (١٠) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ .
- (١١) جورج قرم، تكيف أهداف وصلاحيات المصرف المركزي بمقتضيات ومميزات الوضع التنموي ، مؤتمر افاق العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية، دمشق، ٢٠٠٣ .
- (١٢) عياش قويدر ' أبراهيمي عبد الله ، أثر إستقلالية البنك المركزي على إداء سياسة نقدية حقيقية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية ، بدون تاريخ نشر ، الجزائر .
- (١٣) منصور زين ، استقلالية البنك المركزي واثرها على السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - الجزائر .
- (١٤) باسم خميس عبيد الشمري ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ، للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨ .
- (١٥) بلسم حسين ريف السهلان ، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع إشارة إلى البنك المركزي العراقي ، دبلوم عالي مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- (١٦) حاتم كريم بلحاوي القرشي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٠ .
- (١٧) رجاء عزيز بندر العقيدي ، أثر احلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة لتجارب بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٦) مصر - العراق ، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ .
- (١٨) سندس حميد موسى ، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ .
- (١٩) عدنان محمد حسن الشدود ، فاعلية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩ .
- (٢٠) فلاح حسن ثويني ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١ .
- (٢١) محمد عبد الباقر عباس الأعسم، السياسة النقدية العراقية بين استقلالية البنك المركزي وتدخلات الإرادة السياسية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، ٢٠١١ .
- (22) Anuran Gokbudak, central bank Independence, the bundes bank experience and the Central bank of the Republic of turkey, (selecte-d discussion papers, c.B.R. of turkey, Ankara, 1997) .

(23)B.W.Fraser,central bank in dependence what mean,Reserve bank of Australia
Bulletin december,1994 .

(24) M.S.Anwar, Stephen Davies & R.K.Sampath: Causality Between Government
Expenditures And Economic Growth: An Examination Using Cointegration
Techniques. Public Finance, Vol. 51(2), 1996

(25)Syed M.Ahsan, C.C.Kwan & Balbir S.Sahni: Causality Between Government
Consumption Expenditure And National Income:OECD Countries, Public Finance
Vol.44(2), 1989,.